مشروع تحديات الانتقال في سوريا

ورقة مناقشة (27)

المأزق الروسي المتزايد جنوب غربي سوريا

أليكسي كليبنيكوف، المجلس الروسي للشؤون الدولية

مركز جنيف للسياسات الأمنية

مركز جنيف للسياسات الأمنية هو مؤسسة دولية تأسست في عام 1995، بعدد أعضاء قدره 53 دولة عضوًا، لغرض رئيسي هو تعزيز السلام والأمن والتعاون الدولي عن طريق تعليم المهارات التنفيذية وبحوث السياسات التطبيقية والحوار. يتولى مركز جنيف للسياسات الأمنية تدريب المسؤولين الحكوميين والدبلوماسيين والضباط العسكريين وموظفي الخدمة المدنية الدولية وموظفي المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في المجالات ذات الصلة بالسلام والأمن الدوليين.

مشروع تحديات الانتقال في سوريا

مشروع متعدد الأطراف للحوار والبحث يهدف إلى بناء الجسور بين الاتحاد الأوروبي وروسيا وتركيا والولايات المتحدة بشأن قضايا ثلاث، هي: الإصلاح، وعودة اللاجئين، وإعادة الإعمار. يدير المشروع مركز جنيف للسياسات الأمنية بالتعاون مع معهد الجامعة الأوروبية والمركز السوري لبحوث السياسات والمؤسسة السويسرية للسلام "سويس بيس".

المحرر:

عبد الله إبراهيم، باحث رئيسي في المشروع

تامر بدوي، باحث مساعد

المؤلف

أليكسي كليبنيكوف

أليكسي كليبنيكوف، استشاري مستقل معنيٌّ بالمخاطر الاستراتيجية، وخبير في شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المجلس الروسي للشؤون الدولية. قدم استشارات للعديد من المؤسسات والمنظمات الدولية غير الحكومية، بما في ذلك المؤسسات الإنسانية. كما نشر العديد من المقالات حول موضوعات العلاقات الدولية، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في المجلات الأكاديمية ووسائل الإعلام في روسيا وأوروبا والولايات المتحدة والشرق الأوسط. ويحمل كليبنيكوف درجة الماجستير في السياسة العامة العالمية من كلية هوبيرت همفري للشؤون العامة في جامعة مينيسوتا، ودرجة البكالوريوس والماجستير في دراسات الشرق الأوسط من جامعة لوباتشيفسكي الحكومية في نيجني نوفغورود حيث أكمل دراسته لنيل درجة الدكتوراه. بين عامي 2012 و2014، اشترك كليبنيكوف في برنامج إدموند موسكي للزمالة في الولايات المتحدة، وكان زميلاً باحثاً في كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز عام 2013، وزميلاً زائراً في جامعة تل أبيب عام 2011. حالياً، يقدم كليبنيكوف الاستشارات لمجموعة من مراكز البحوث، والمؤسسات، والمنظمات الدولية غير الحكومية في أوروبا والشرق الأوسط وروسيا والولايات المتحدة. وينصبّ اهتمام كليبنيكوف البحثي على التحولات الإقليمية، والصراعات، والتوترات في المنطقة، وسياسة روسيا في الشرق الأوسط.

الأفكار الواردة في هذه المقالة تعبّر عن رأي المؤلف وانتمائه ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الناشر

نُشرت في أكتوبر 2020

جميع الحقوق محفوظة لمركز جنيف للسياسة الأمنية

تُعرف مدينة درعا ومحافظتها الواقعة جنوب غربي سوريا بأنهما "مهد الثورة السورية". وبعد ست سنوات من بدء الانتفاضة السورية، أُدرجت المدينة في واحدة من مناطق خفض التصعيد الأربع التي أنشأتها روسيا في سوريا، والتي أبرمت صفقات بين دمشق ومختلف الجماعات المعارضة المسلحة، بموافقة جهات خارجية فاعلة. وتتكون منطقة خفض التصعيد في الجنوب الغربي من ثلاث محافظات، درعا والسويداء والقنيطرة، والتي شكّل قربُها من إسرائيل عاملاً حاسماً في استراتيجية موسكو حيالها.*

تتصف منطقة خفض التصعيد جنوب غربي سوريا بخصائص عدّة تميّزها عن المناطق الأخرى، ومن أهمها موقعها الجغرافي، وتحديداً قربها من إسرائيل، الأمر الذي دفع روسيا إلى انتهاج مقاربة شديدة الخصوصية والدقة في التعاطي معها. لكن في الوقت نفسه، لم تختلف المقاربة التي انتهجتها روسيا في التعاطي مع جماعات المعارضة المسلحة داخل منطقة خفض التصعيد هذه عن تلك المتّبعة مع الجماعات في مناطق خفض التصعيد الأخرى. إذن، ما الذي يجعل هذه المقاربة الروسية مختلفة؟

العامل الإسرائيلي المحوري

تتميز منطقة جنوب غربي سوريا بموقع حسَّاس من الناحية الجيوسياسية بسبب قربها من إسرائيل؛ إذ تتاخم المنطقة الحدود مع إسرائيل، ما يتطلب، بالتالي، سياسات أمنية مخصصة تحيد بالصراع عن الحدود الشمالية لإسرائيل. وقد لعب هذا العامل دوراً رئيسياً في المقاربة الروسية الدقيقة لحل النزاع جنوب غربي سوريا.

ويكمن قلق إسرائيل الرئيسي بشأن جارتها الشمالية في استمرار تحصُّن القوات شبه العسكرية الإيرانية والجماعات العاملة بالوكالة في البلاد، لاسيما في المناطق القريبة من حدود إسرائيل مع جنوبي سوريا. على مدى السنوات العديدة الماضية، بات الوجود الإيراني المتزايد في سوريا يشكل نقطة توتر بين موسكو وتل أبيب. ومع تفهمها الشديد للمخاوف الإسرائيلية، يتعيَّن على روسيا أن تحافظ على توازن بين إسرائيل وإيران لتجنب تصعيد كبير يمكن أن يعرِّض خططها للخطر. وللوصول إلى هذه الغاية، تسعى موسكو جاهدة إلى استيعاب مصالح الشريكين ومراعاتها: لمصلحة إيران، تحاول موسكو تخفيف كثافة وتواتر الضربات الجوية الإسرائيلية على أهداف إيرانية في سوريا؛ بينما تحاول، لمصلحة إسرائيل، التأكد من انسحاب القوات الإيرانية والقوات المتحالفة من المناطق المتاخمة للحدود الإسرائيلية لتعيد تمركزها في مناطق بعيدة بقدر كافي.

وقد يؤدي التصعيد على الحدود السورية - الإسرائيلية إلى تغيير جذري في موقف إسرائيل من الصراع السوري بطريقة قد تجعل الدعم الروسي للمؤسسة السورية الحاكمة أكثر تكلفة وصعوبة من الناحية الدبلوماسية. وإن حدث وشنَّت دمشق، بالاشتراك مع القوات الإيرانية، حملات عسكرية بالقرب من الحدود الإسرائيلية، فسوف تعتبرها القيادة الإسرائيلية تهديداً مباشراً لأمنها القومي دون أن ترى فارقاً يُذكر بين الجيش العربي السوري والقوات الإيرانية شبه العسكرية. بعبارة أخرى، أي استفزاز عسكري تنظمه إيران بالقرب من الحدود الإسرائيلية ستعتبره إسرائيل اختباراً لخطوطها الحمراء يقتضي ضمناً اشتراك دمشق فيه، وقد يؤدي إلى تحوّل في موقف إسرائيل من تنحية حكومة بشار الأسد التي ترغب حالياً في بقائها واستقرارها. ومن الواضح أن موسكو حريصة على تجنب هذا السيناريو التصعيدي، والذي يتطلب منها، في حال حدوثه، زيادة قدراتها العسكرية والدبلوماسية إلى الحد الأقصى. وعليه، تضمن روسيا ابتعاد القوات الإيرانية والقوات العاملة بالوكالة عن المشاركة في عمليات الجيش العربي السوري التي تجري جنوب غربي سوريا.

حين وافقت روسيا وإسرائيل والولايات المتحدة على إعادة منطقة خفض التصعيد الجنوبية إلى سيطرة الحكومة السورية في شهر أيار/مايو 2018، توقعوا انسحاب القوات الإيرانية والقوات العاملة بالوكالة من المناطق التي قد تهدد أمن إسرائيل. بحسب الاتفاق، توجَّب على روسيا ضمان انسحاب القوات الإيرانية إلى منطقة تبعد 85 كيلومتراً عن الحدود الإسرائيلية. غير أن هذا المشروع أثبت لاواقعيّته في منطقة تضم دمشق وضريح السيدة زينب، الذي تحيط به القوات الإيرانية وتلك العاملة بالوكالة. وفي النتيجة، كان على روسيا أن تجد آليات لتخفيف الوجود الإيراني في المناطق القريبة من الحدود الإسرائيلية، الأمر الذي حققته عبر نشر شرطتها العسكرية واللواء الثامن من الفيلق الخامس، الذي سيطر على المناطق الحدودية، لتخفيف تخندق

* هذه الورقة مترجمة عن إسهام للمؤلف منشور باللغة الإنجليزية على الموقع الإلكتروني لمركز جنيف للسياسات الأمنية.

القوات الموالية لإيران إلى حدها الأدنى. وفي نهاية المطاف، تمكنت هذه التحركات من خلق بيئة أكثر تعقيداً لعمل القوات الموالية لإيران في مناطق الحدود السورية الإسرائيلية.

بالإضافة إلى ذلك، أقامت روسيا عدة نقاط مراقبة عسكرية ونشرت شرطتها العسكرية على طول خط الهدنة في مرتفعات الجولان. كما ساعدت على إعادة نشر بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في المنطقة منزوعة السلاح في مرتفعات الجولان لأول مرة منذ عام 2012، ما أسهم أيضاً في استعادة بعض مظاهر المنطقة العازلة التي كان يفترض وجودها بالأساس.

حتمية وجود جهات خارجية ضامنة

بغية إقامة منطقة خفض التصعيد في الجنوب الغربي، اضطرت روسيا إلى التفاوض مع جهات فاعلة خارج صيغة أستانا ثلاثية الأطراف، أي الأردن وإسرائيل والولايات المتحدة وذلك لعدة أسباب. يتمثل أول هذه الأسباب في حقيقة وقوع المنطقة على حدود كل من إسرائيل والأردن، يضاف إليها حقيقة تواجد القوات الأمريكية في عمّان، ما استلزم مشاركتها. ويكمن السبب الثاني في مشاركة الدول الثلاث في دعم وإمداد جماعات المعارضة جنوب سوريا، بينما يعود السبب الثالث إلى كون رغبة جماعات المعارضة المسلحة وقابليتها للتفاوض مع دمشق وموسكو ترتبط بالجهات الراعية لها. ولهذه الأسباب، كانت الخطة الروسية لتهدئة وإعادة دمج جنوب غربي سوريا تحت سيطرة الحكومة السورية مستحيلة التحقيق دون إشراك إسرائيل والأردن والولايات المتحدة بطريقة أو بأخرى، إذ تستطيع هذه الدول، وبسهولة، إفساد خطط موسكو. وعليه، ولتحقيق بعض النجاح وضمان قدر كبير من الاستدامة، كان على روسيا التعامل مع الدول الثلاث باعتبارهم ضامنين لوقف إطلاق النار في منطقة خفض التصعيد الجنوبية الغربية. ونتيجة لذلك، تمكنت روسيا من التوصل إلى اتفاق مصالحة بين دمشق وجماعات المعارضة المسلحة في الجنوب الغربي بفضل الاتفاق المتبادل على وقف الدعم الخارجي الذي تقدمه الولايات المتحدة وإسرائيل والأردن والسعودية لتلك الجماعات، ما ترك هذه الجماعات أمام خيار وحيد ممكن، وهو عقد صفقة مع الحكومة. وهذا ما ميَّز هذه العملية عن تلك التي حدثت في إدلب، على سبيل المثال، حيث لم يسمح الدعم التركي لجماعات المعارضة المسلحة أن تقوم روسيا بالوساطة لإبرام صفقات مصالحة مع دمشق.

بعد تشكيل القوات الروسية للفيلق الخامس، الذي يتكوَّن في معظمه من مقاتلي المعارضة المسلحة السابقين الذين وافقوا على المصالحة مع دمشق، أنشأت أيضاً اللواء الثامن من فصيل "شباب السنّة" المسلح، والذي وقع مقره في بصرى الشام جنوب غربي سوريا. ولإبقاء بعض النفوذ على دمشق، كان على روسيا الحفاظ على الهياكل العسكرية وتطويرها تحت سيطرتها، تلك الهياكل التي تتكوّن من مقاتلي المعارضة السابقين، والذين يمكن استخدامهم لكبح الضغط الذي تمارسه قوات الأسد العسكرية والمخابراتية. وحين أطلقت موسكو عملية المصالحة جنوب غربي سوريا، لم تتخلَّ الجماعات المسلحة التي وافقت على التصالح مع دمشق سوى عن أسلحتها المتوسطة والثقيلة.

وبهذا، استطاعت هذه الجماعات الحفاظ على قدرتها على القتال، أو الدفاع عن المناطق التي سيطرت عليها على الأقل، فضلاً عن خلق ثقل موازن لهياكل الجيش السوري والقوات الموالية لإيران في المنطقة. وعلى سبيل المثال، تتمركز بعض أقسام الفرقة الرابعة التابعة لماهر الأسد، والتي تخضع لتأثير إيراني كبير، في المناطق جنوب غربي سوريا، حيث تعمل أيضاً على تجنيد مقاتلي المعارضة السابقين الذين تصالحوا مع الحكومة السورية. وبالتالي، تستخدم موسكو هياكل عسكرية شبه نظامية تشكّلت حديثاً تحت سيطرتها في الجنوب الغربي، فضلاً عن الشرطة العسكرية الروسية ذاتها، لتكون حاجزاً عازلاً بين إسرائيل ووحدات الجيش السوري (قوات ماهر) والقوات شبه العسكرية الإيرانية وتلك العاملة بالوكالة في المنطقة. ويضمن هذا الجزء من الصفقة، التي أُبرمت بين روسيا من جهة والولايات المتحدة وإسرائيل والأردن من جهة أخرى، وقف الدعم الخارجي للجماعة المسلحة جنوب غربي سوريا.

التحديات الراهنة أمام اتفاقيات المصالحة

يرجع استمرار الوضع الأمني المضطرب والمتقلّب جنوب غربي سوريا إلى أسباب عدة:

أولاً، وجود احتكاكات مستمرة بين اللواء الثامن الموالي لروسيا والفرقة الرابعة التي يقودها ماهر الأسد. ويُرد سبب هذه الاحتكاكات، بالدرجة الأولى، إلى رفض اللواء الثامن نزع سلاحه بالكامل وفقاً لمعايير دمشق، أو الالتحاق بصفوف الجيش السوري. وهكذا، يفضي عجز دمشق عن دمج كلّ الجماعات المسلحة في الجنوب الغربي والسيطرة عليها إلى اشتباكات متكررة بين وحدات الجيش السوري والجماعات المسلحة التي قبلت بالمصالحة، ما يديم حالة الاضطراب.

ثانياً، تبدو روسيا غير قادرة على إنشاء هياكل عسكرية متماسكة تحت سيطرتها في الجنوب الغربي، هياكل يمكنها الحفاظ على النظام والاستقرار دون تواجد إيراني مفرط، ودون مواجهة بين فصائل الداخل السوري.

ثالثاً، ستواصل دمشق محاولة نزع السلاح بالكامل، ودمج الجماعات المسلحة التي قبلت المصالحة بالجيش السوري. وبطبيعة الحال، ستواجه دمشق مقاومة من الجماعات المسلحة، والتي ستساهم في دورها باستمرار الاضطرابات.

ويتمثل البديل الوحيد الممكن، والذي نجح في مناطق خفض التصعيد الأخرى مثل الغوطة الشرقية وحمص، في نقل الجماعات المسلحة جميعها إلى إدلب في شمال غربي البلاد. إلّا أن تلك الجماعات ترفض الانتقال إلى إدلب، وتصرُّ على الالتزام ببنود اتفاقية المصالحة التي نصت على بقائها في الجنوب الغربي.

ونتيجة لما سبق، وصل الوضع في جنوب غربي سوريا إلى طريق مسدود. وما من سبب يدعو إلى الاعتقاد بإمكانية إيجاد مخرج من نوع ما، وذلك نظراً للتدهور المستمر في الظروف الاقتصادية، والذي لن يؤدي إلى شيء سوى تفاقم الاحتكاكات بين الجيش العربي السوري والجماعات المسلحة التي وقّعت المصالحة.